



برعاية سعادة المهندس عاطف الطراونة الأكرم رئيس مجلس النواب

مائدة مستديرة بعنوان
حوار تفاعلي حول حرية الرأي والتعبير في القوانين الأردنية

كلمة توجيهية في الجلسة الافتتاحية

سعادة الدكتور نزار القيسي

النائب الأول لرئيس مجلس النواب

هيلتون، البحر الميت (26-27/7/2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين

وعلى الأنبياء والمرسلين من قبله أجمعين

السيدات والسادة الكرام

أتقدمُ في مستهل جلستنا اليوم بالتقدير والثناء على جهود مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، حيث نجتمعُ معهم اليوم لمناقشة واحدةٍ من أهم القضايا التي تشغلُ بال الباحثين والدارسين وجمهور المختصين في حقوق الرأي والتعبير، لما لها من تماسٍ مباشرٍ مع حياة المواطن، في ظل ما نشهدهُ اليوم من ثورة اتصالٍ بات العالمُ معها بتفاعلاته وأحداثه رهينَ تطبيقاتٍ توفرها أجهزةٌ صغيرةٌ لا يخلوها منها بيت.

وبعد،،

وإذ تسرني رعاية أعمالِ هذه المائدة التي تبحث في (حق الرأي والتعبير في القوانين الأردنية)، فإني أبدأ من الدستور، حيث الحريةُ مصانةٌ تكفلها الدولة، ليكون هذا النصُ الصريحُ واجهةً إسنادٍ وارتكازٍ تدعمُ كل أبوابٍ وآفاقِ الحرياتِ التي تبرزُ إلى الواجهةِ بين الحين والآخر نقاشاً وبحثاً، سواءً لدى السلطاتِ المعنيةِ أو لدى المدافعينِ عن تلك الحقوقِ من منظماتٍ ومؤسسات.

السيدات والسادة الكرام

أستطيع القول رغم عديد المطالبِ والآمالِ والتطلعاتِ التي نتشارك فيها سويةً، أن الأردن حقق تقدماً واضحاً على مستوى الحريات، وبالأخص المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والإعلام، وتجلّى ذلك في إقرار منظومة تشريعاتٍ خضعت للتعديل بين الحين والآخر، علاوةً على ما تم إقراره من قوانينٍ تتواءم مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

ولكن مع إيماننا بأهمية دعم الحريات في المجالات كافة، تبرزُ أمامنا تحدياتٌ تتجلى في سوء استخدام وسائل الاتصال، وقد عانى الأردن مؤخراً من تفشي الإشاعة والمعلومة الكاذبة، إلى درجة أصبحت منصاتُ التواصل الاجتماعي مسرحاً للإساءة والاتهام والنيل من الآخرين.

وعليه نحتاجُ اليوم إلى رسالةٍ إعلاميةٍ هادفة، تتقلُّ الحقيقة وتبتعدُ عن الإشاعة والتصيّد وتبتريها في مكانها، فكلنا في هذا الوطن نجتهدُ ما استطعنا لخدمة بلدنا، وكلنا في خندقِ الدفاعِ عن الأردن، حيث تعلمون طبيعة الظروف المحيطة، وأهمية تكاتفنا صفاً واحداً خلف قيادة جلاله الملك عبد الله الثاني، لتبرز أماننا أيضاً أولويةً الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية ودعم المبادرات والمنصات الهادفة إلى نشر الوعي بخطورة الشائعات والأخبار الكاذبة بجميع أشكالها وكذلك تصحيح الأخبار التي تمس أمن المجتمع وتزرع الفتنة والأفكار الظلامية.

السيدات والسادة الكرام

لقد كان لنا في مجلس النواب رغم هذه التحديات موقفٌ واضحٌ في رد مشروع القانون المعدل لقانون الجرائم الالكترونية، حيث ما زلنا مؤمنين بأهمية توحيد التشريعات النازمة للحريات، ورفض حبس الصحفيين، وتوضيح كل المفاهيم التي حملها القانون فيما يخص تعريف خطاب الكراهية وسواه من التعريفات التي تحمل التأويل.

مؤكداً لكم دعمنا الكامل في مجلس النواب لحرية الإعلام، حيث إن الحرية المسؤولة مطلبنا جميعاً، ومن خلالها تنهض المجتمعات، فالصحافة بوصفها سلطةً رابعة، تؤدي دوراً رقابياً هاماً، لكن الحرية التي نتاح عبر منصات التواصل الاجتماعي اليوم إن دخلت في مُعتركِ تصفية الحسابات والغوص في شؤون الناس تشهيراً وذماً وافتراءً، ستكون حتماً في خانة العبث الذي يؤدي بنا في نهاية المطاف إلى مريعيات تجاوزناها منذ زمن.

مثمناً نوّكد لكم بأننا سنبقى منفتحين على مختلف وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، فهم الشركاء الفاعلون في الرقابة، وبهم ومعهم ننهض بلدنا.

وفي الختام أمل أن تتوصلون في جلستكم هذه إلى توصيات ناجزة على طريق تعزيز آفاق الحريات، ونعدكم بأن تكون محطّ النقاش والبحث لدى لجان المجلس المختصة للأخذ بها وفق ما يحقق مصلحتنا الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور نزار القيسي/النائب الأول لرئيس مجلس النواب